

فتوى رقم (٢٠١٩/٨م)

بشأن: دفع مبلغ فوق السقف التمويلي
في المرابحة للأمر بالشراء للبايع للبنك

الاستفتاء:

تقدم السيد/ ممثل هيئة الرقابة الشرعية لبنك الأسرة - دكتور/ محمد علي يوسف - بطلب فتوى بشأن الاتفاق بين رب السلعة والأمر بالشراء بدفع مبلغ فوق السقف التمويلي في صيغة المرابحة ، وكانت خلاصة الاستفتاء ما يلي:

السقف التمويلي المحدد للتمويل الأصغر كان عشرة ألف جنيهاً، وأصبح الآن عشرين ألف جنيهاً لا غير . طلب الزبون من المصرف شراء ركشة وبيعها له عن طريق صيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء - ثمن الركشة ٢٢ ألف جنيهاً - واتفق الزبون مع رب الركشة بأن يبيع ركشته للبنك بمبلغ عشرين ألف جنيهاً، ويلتزم هو - الزبون - بدفع مبلغ (٢ ألف جنيه) لرب الركشة ليكون ثمنها (٢٢ ألف جنيهاً).

هذه المعاملة بهذه الكيفية - في تقديرنا - لا تجوز ابتداءً، لكنها لما وقعت فعلاً مع بنك الأسرة صححناها لخلوها من الربا والغرر.

واقترحنا على المصرف أن يلتزم العميل الذي يريد أن يشتري سلعة (ركشة مثلاً) بأكثر من السقف التمويلي المسموح به أن يودع الزيادة (٢ ألف جنيه) مثلاً في حسابه بالمصرف الذي يريد أن يجري فيه المعاملة ، فيقوم المصرف بالشراء من موارده الذاتية ثم يأخذ الزيادة والقسط الأول من الزبون عند توقيع العقد ، على أن لا يربح في الزيادة المدفوعة فوق سقف التمويل. فما رأيكم دام فضلكم؟

لاحقاً ، وفي أوائل نوفمبر ٢٠١٩م أفاد السيد/ الأمين العام بأن عدداً من موظفي المصارف استفتوا عن مدى جواز تعليية السقف التمويلي المخصص لهم بربح ميسر لشراء سلعة بصيغة المرابحة للأمر بالشراء، وذلك لعدم كفاية السقف المخصص لتغطية ثمن السلعة موضوع المرابحة،

مما يشير إلى أن الحاجة ملحة لإصدار فتوى للمصارف بخصوص هذه المعاملة ، كما أنه قد ورد استئناف من البنك السعودي السوداني بذات الموضوع .

التداول:

كانت الهيئة قد تداولت في الموضوع من قبل ، ووجهت بإعداد مشروع فتوى ، ولما أثير هذه المرة رأيت الرجوع لمشروع فتواها السابق ومراجعته ، ثم استدعت كل من:

١. ممثل من تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي - بنك السودان المركزي
٢. ممثل من وحدة التمويل الأصغر .

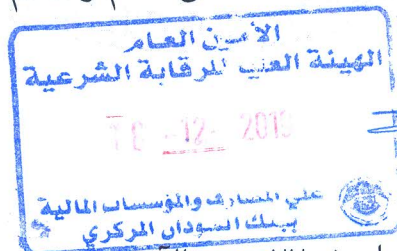
الفتوى:

ومن ثم أعادت الهيئة العليا تداول الموضوع في عدة اجتماعات وخلصت إلى الآتي:
أولاً: اتفقت الهيئة مع هيئة الرقابة الشرعية لبنك الأسرة في عدم جواز المعاملة بالصورة التي تمت ، وعليه لا يجوز للعميل الأمر بالشراء دفع أي مبلغ فوق السقف التمويلي بالاتفاق مع رب السلعة (أو المورد) بعلم البنك أو بدونه .
ثانياً: على بنك السودان المركزي إعادة النظر في السقف المحدد للتمويل الأصغر كلما دعت الحاجة لذلك .

ثالثاً: على بنك السودان المركزي أن يبذل جهداً مقدراً لمعالجة هذه الممارسة الخاطئة بحيث لا يؤثر على المتمولين ، ولا يضر بمصلحة الفقير الناشط اقتصادياً.

والله تعالى أعلم وأحكم

د. سليمان محمد كرم
رئيس الهيئة بالإنيابة



د. محمد علي يوسف أحمد
الأمين العام

التاريخ: ٢٢ ربيع الآخر ١٤٤١هـ
يوافقه: ١٨ ديسمبر ٢٠١٩م